

الانتفاضة المغربية وأثرها في النظام السياسي

د. سالم البهلول كعبية

عضو هيئة التدريس كلية الاقتصاد جامعة صبراتة

ملخص...

تميز المغرب بالاستقرار السياسي بعد فترة الاستقلال عام 1956، وفي فترة التسعينيات باشر الملك الحسن الثاني خلال فترة حكمه العديد من الخطوات الإصلاحية، وأكمل ابنه جلالة الملك محمد السادس المسيرة بعد وصوله للحكم عام 1999. أسفرت عملية الإصلاح عن بعض التغييرات المهمة في المغرب، شملت حقوق الإنسان والعديد من الإصلاحات الاقتصادية، وإصدار مدونة قانون الأحوال الشخصية، تتضمن تنظيم الزواج والطلاق وغيرها من العلاقات الأسرية.

وفي عام 2011 شهدت العديد من الاحتجاجات والمظاهرات، يغلب على هذه الحركة الطابع التلقائي مستقلة عن كل التنظيمات والأحزاب السياسية والدينية والثقافية في الداخل والخارج تعبر عن فئة واسعة من المجتمع، تحمل حبا كبيرا لهذا الوطن، هذا الحب هو الذي حرك الدافع للمطالبة بالتغيير من أجل الحرية والديمقراطية والكرامة والعدالة الاجتماعية حيث برزت مطالب الحركة في مجموعة من التغييرات والإصلاحات الدستورية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والتي أهمها: - إقرار دستور ديمقراطي يمثل الإرادة الحقيقية للشعب و إرساء نظام ملكي برلماني يضمن سيادة الشعب و بناء اقتصاد وطني يسمح بإعادة توزيع الثروة و تأسيس هيئة مستقلة وطنية للتحقيق في جرائم الفساد المالي والإداري.

ومن النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة: نجاح المغرب عن طريق التعديلات الدستورية عام 2011 في السير قدما نحو نظام ملكي يتبنى سمات النظم البرلمانية إلى حد كبير دون أن يصل إلى النظام الملكي الدستوري الكامل الذي يعني إن الملك يملك ولا يحكم كما هو الحال في النظم الملكية الأوربية، فيما يزال الملك يضطلع بدور حاسم

داخل النظام السياسي ولعل ذلك راجع بالأساس إلى السياسات التي انتهجها النظام
حيال العديد من القضايا.

Abstract

Morocco was marked by political stability after the independence period in 1956, and during the nineties King Hassan II during his reign started several reform steps, and his son, His Majesty King Mohammed VI, completed the march after his arrival in power in 1999. The reform process resulted in some important changes in Morocco, including rights Human rights and many economic reforms, and the issuance of the Code of Personal Status Law, including the regulation of marriage, divorce and other family relationships.

In 2011, I witnessed many protests and demonstrations, the movement is dominated by automatic nature independent of all political, religious and cultural organizations and parties at home and abroad expressing a wide group of society, carrying a great love for this country, this love is the one that motivated the demand for change for freedom Democracy, dignity and social justice, where the movement's demands emerged in a set of constitutional, political, social and economic changes and reforms, the most important of which are: - Adoption of a democratic constitution that represents the true will of the people and the establishment of a parliamentary monarchy that guarantees the sovereignty of the people and building an economy D allows national redistribution of wealth and the establishment of an independent national body to investigate the financial and administrative corruption crimes.

Among the results of this study: Morocco's success through constitutional amendments in 2011 in moving forward towards a monarchy that largely adopts the features of parliamentary systems without reaching the full constitutional monarchy, which means that the king has and does not rule as is the case in European monarchies, while the king continues to play a decisive role Within the political system, perhaps this is mainly due to the policies pursued by the regime on many issues.

المقدمة

بعدها تنامي المطلب الشعبي بضرورة التخلص من الاستبداد ، ومظاهر الظلم والفساد والخوف من بطش الأنظمة لعقود طويلة، أبرزت الاحتجاجات التي حدثت في العديد من الدول العربية، خطورة المآزق على هذه الأنظمة المستبدة، ويزداد هذا المآزق خطورة باقتناع القوى الغربية الكبرى ، بأن دعم الديمقراطية هو المدخل الصحيح لترسيخ الاستقرار والشفافية في العلاقات السياسية والاقتصادية محلياً ودولياً، بعد أن قدمت الدعم لهذه الأنظمة ولعقود عديدة حفاظاً عن مصالحها، وبخاصة فيما يتعلق بالتطرف والهجرة السرية ومكافحة الإرهاب.

وعلى الرغم من أن الحركات الاحتجاجية في بعض الدول العربية – مصر وليبيا وتونس – قد جنّت ثمارها بإسقاط أنظمتها ، فإن دولة عربية أخرى شهدت احتجاجات، وتباينت هذه الاحتجاجات من دولة إلى أخرى حسب طلباتها، إلا أنها تؤكد الرغبة في التغيير ، والتخلص من مظاهر الظلم والاستبداد. ومن هذا المنطلق تبرز أهمية الدراسة كونها توضح مدى أهمية الإصلاحات السياسية والدستورية على امن واستقرار النظام السياسي في المملكة المغربية التي شاهدت احتجاجات كبيرة في عدة مدن كان لها اثر كبير في هذه الإصلاحات.

وبناء على ما تقدم، تتمحور هذه الدراسة حول إشكالية رئيسية مفادها، كيف استطاعت المملكة المغربية الحفاظ على امن واستقرار نظامها في ظل التحولات السياسية الراهنة التي اجتاحت اغلب الدول العربية؟ كما بُنيت هذه الدراسة على فرضية مفادها (يعتبر النظام السياسي المغربي احد النظم العربية الملكية شبه الدستورية وقد تمكن من الاستمرار في ظل الظروف التي شاهدها بعض الدول العربية ، يعود ذلك إلى قدرة النظام الملكي على مواجهة التحديات و أقدمه على إجراء تعديلات داخل النظام السياسي تسمح باستيعاب قدر كبير من المطالب الشعبية).للإجابة على إشكالية هذه الدراسة سنعمد منهجاً وصفيّاً تحليلياً، وذلك وفقاً للمباحث التالية :

المبحث الأول : طبيعة النظام السياسي في المملكة المغربية.

المبحث الثاني : تداعيات الحركة الاحتجاجية ومبادرات الإصلاح.

المبحث الثالث: أثر الحركة الاحتجاجية في عملية الإصلاح في النظام السياسي بالمغرب.

المبحث الأول.

طبيعة النظام السياسي في المملكة المغربية :

ينص الدستور في المملكة المغربية- دسنور 1972 - ، على أن المغرب ملكية دستورية ديمقراطية، دينها الإسلام، تضمن لكل مواطن حرية ممارسة شؤونه الدينية، كما يضمن الدستور المساواة السياسية والقانونية بين الجنسين، وهو يضمن أيضاً حرية الرأي والتعبير ، وحرية الاجتماع، بما في ذلك حرية الانخراط في أية منظمة سياسية أو نقابية او حزبية طبقاً للحدود التي يفرضها القانون ، ويعتبر هذا الدستور خطوة نحو الانفتاح داخل الحقل السياسي المغربي، وقد حقق تقارباً بين المؤسسة الملكية والأحزاب المنبثقة عن الحركة الوطنية ، مكوناً أرضية أعتبرت منطلق أساسي نحو خلق دستور توافقي سنة 1992.(1)

ولا يمكن - واقعياً - فصل النظام السياسي المغربي عن مجمل الخبرة التاريخية لفكرة الدولة المركزية في المغرب، فعلى صعيد التفاعلات الداخلية تمكن الأشراف العلويون (أجداد العائلة الحاكمة) من الوصول إلى السلطة في عام 1666م، حيث أسس ملك البلاد، "مولاي رشيد"، ومكن لهم خلفه "مولاي إسماعيل" ، الذي استمر حكمه للبلاد من (1672-1727م) حافلاً بالجهاد ضد الاستعمار الأوروبي، حيث استعاد معظم المراكز التي احتلها الأوروبيون ما عدا " سبتة ومليلة "(2).

وقد استطاعت المملكة المغربية الحفاظ على استقلالها حتى أوائل القرن العشرين، حينما بدأت فرنسا تهتم بضرورة السيطرة على المغرب الأقصى، وذلك بفكرة عزل العرب عن الأمازيغ فيما عرف "بالظهير البربري"، الذي قاومته القوى الوطنية المغربية، حيث تشكلت كتلة العمل الوطني من القادة الوطنيين، متخذة من السلطان (محمد الخامس)

شعاراً للوحدة الوطنية، وأساساً للكفاح الوطني الإسلامي ضد السيطرة الأجنبية المسيحية على البلاد، لاسيما أن السلطان تولى العرش صغيراً عند وفاة والده سنة 1927م⁽³⁾. وقد شكلت ردة الفعل الوطني الإيجابية تجاه الوحدة الوطنية، مناسبة لانطلاق العمل لبعث الحياة في المجال السياسي التقليدي، عن طريق تقديم العرائض إلى الملك محمد الخامس، الذي كانت استجابته تدشيناً لمرحلة من النشاط السياسي الوطني، تميز بدم الجسور وتمتينها بين الملك والحركة الوطنية مما جعل المبادرات السياسية في مرحلة الكفاح الوطني، تتم في جو من التشاور داخل المجال السياسي التقليدي⁽⁴⁾، ويمكن في هذا السياق تبين أساسين للشرعية السياسية للعائلة الحاكمة في المغرب، هما : الشرعية الدينية (الانتساب إلى النبي صلى الله عليه وسلم)، والشرعية النضالية الوطنية، لأن الملك كان جزءاً من الحركة الوطنية التي اعترفت به السلطتين الزمنية والدينية، حيث تعرض السلطان محمد الخامس ونجله (العاهل الحسن الثاني) للنفي إلى جزيرة مدغشقر في عام 1953-1955م⁽⁵⁾.

وتتكون المؤسسات الدستورية في المغرب من الأجهزة التشريعية، والتنفيذية والقضائية، وفقاً للتقسيم الثلاثي للسلطات العامة، وقد أورد الدستور تحديداً لاختصاص كل منها وتشكيلها والعلاقة بينها، إلا أن الدستور قد خص الملك بمكانة خاصة، ودور بارز على رأس السلطة التنفيذية، التي تتكون من ركنين، هما الملك والحكومة، فالملك يملك ويحكم ويمارس العديد من الاختصاصات⁽⁶⁾.

وقد تبلورت في المملكة المغربية، في إطار الحركة الوطنية، مجموعة من القوى السياسية التي شاركت في الحياة السياسية منذ الاستقلال، أهمها:-

1. حزب الاستقلال، الذي ظهر عام 1944.
2. حزب الشورى والاستقلال، الذي تأسس عام 1946.
3. حزب الأحرار المستقلين، وتعود بداياته إلى عام 1940.

4. الحزب الشيوعي، الذي تأسس على أيدي الشيوعيين الفرنسيين، وظل تحت قيادتهم حتى عام 1945.

5. الحركة الشعبية، وقد ظهر في أواخر عام 1957.

6. الاتحاد الوطني للقوى الشعبية، وقد ظهر في سبتمبر 1959.

وبالإضافة إلى هذه الأحزاب، ظهرت أحزاب أخرى نتيجة للانشقاق في الأحزاب القديمة، أو نتيجة للتغيير في أسماء الأحزاب، كما ظهر بعض من تلك الأحزاب لأول مرة، وذلك خلال الفترة من عام 1967-1983م⁽⁷⁾، ولا شك في أن أقدم التنظيمات الحزبية والإبقاء عليها بعد الاستقلال، هي الحركة الوطنية التي خاضت معركة الاستقلال، دون أن تتسلم السلطة بعد تحققه، وذلك تمسكاً منها بالشرعية الوطنية، وبمجموعات الثوابت التاريخية لتاريخ (الدولة المركزية)، التي يطلق عليها في المملكة المغربية اسم (المخزن)⁽⁸⁾.

أما حدود القدر المتاح من الحرية السياسية في المملكة المغربية عدم المساس بالنظام الملكي، فلا يجوز الدعوة إلى إقامة النظام الجمهوري، كما لا يجوز المساس بوحدة الأمة، ولا يجوز أيضاً توجيه النقاب على العقيدة الإسلامية باعتبارها الدين الإسلامي، وأساس الشرعية.

وبالتالي يمكن القول إن نظام الحكم بالمغرب هو نظام ملكي دستوري ديمقراطي اجتماعي، وحسب مرجعية الدستور المغربي لسنة 2011م فإن الملك يتمتع ببعض الصلاحيات المحددة، حيث تسمح الحكومة بوجود أحزاب سياسية، يقع رئيس الحكومة- الذي كان يعرف بالوزير الأول- على رأس الحكومة المغربية، تمارس الحكومة السلطة التنفيذية إلى جانب جزء من السلطة التشريعية مع البرلمان - مجلس النواب ومجلس المستشارين، وينص الدستور على استقلالية القضاء.

يترأس الملك مجلس الوزراء، وهو من يعين رئيس الوزراء بعد إجراء الانتخابات التشريعية، وبناء على طلب الأخير يقوم بتعيين الحكومة، وعلى الرغم من أن الدستور يمنح الحق للملك في أن يعفى الوزراء من مهامهم، وحل مجلس البرلمان بعد استشارة

رئيس كل منهم ، ورئيس المجلس الدستوري ، وتوجيه خطاب للأمة، فإن هذا لم يحدث إلا مرة واحدة عام 1965م⁽⁹⁾.

ويتكون البرلمان المغربي من مجلسين - مجلس النواب ومجلس المستشارين - ينتخب أعضاء مجلس النواب بالاقتراع العام المباشر لمدة خمس سنوات ، ويتألف هذا المجلس من 395 عضواً - بعد ما كان عدد أعضاء 325_، تنتهي عضويتهم عند افتتاح دورة أكتوبر من السنة الخامسة التي تلي انتخابات المجلس، أما مجلس المستشارين يتراوح أعضائه ما بين 90 إلى 120 عضواً بعد ما كان عدد أعضائها 270 عضواً- ينتخبون لمدة ست سنوات(10)، ينتخب ثلاثة أخصامهم في كل جهة من جهات المملكة هيئة ناخبة تتألف من ممثلي الجماعات المحلية، وينتخب خمسه الباقيات هيئات ناخبة تتألف من المنتخبين في الغرف المهنية ، وهيئة ناخبة تتألف من ممثلي المأجورين(11).

المبحث الثاني.

تداعيات الحركة الاحتجاجية ومبادرات الإصلاح :

تميز المغرب بالاستقرار السياسي بعد فترة الاستقلال عام 1956، وفي فترة التسعينيات باشر الملك الحسن الثاني خلال فترت حكمه العديد من الخطوات الإصلاحية ، وأكمل ابنه جلالة الملك محمد السادس المسيرة بعد وصوله للحكم عام 1999. أسفرت عملية الإصلاح عن بعض التغيرات المهمة في المغرب ، شملت بعض حقوق الإنسان ، والعديد من الإصلاحات الاقتصادية ، وإصدار مدونة قانون الأحوال الشخصية ، تتضمن تنظيم الزواج والطلاق وغيرها من العلاقات الأسرية،(12) ويرى الكثير أن المغرب يشكل استثناء لما يحدث في المحيط العربي من تحولات واحتجاجات، غير أن انطلاق الاحتجاجات في مختلف أنحاء البلاد في 20 فبراير 2011 التي تطالب بالإصلاح في مختلف المجالات ، أثبتت عكس ذلك، وأكدت على

أن الإصلاحات والتدابير المتخذة في السنوات الأخيرة، لم تقف حائلاً أمام مطالب الجمهور في احتجاجات 20 فبراير.

أولاً: التدايعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية:

شهد المغرب خلال السنوات الأخيرة العديد من الاحتجاجات والمظاهرات، تمت بشكل فردي وجماعي، مستقلة عن كل التنظيمات والأحزاب السياسية والدينية والثقافية في الداخل والخارج تعبر عن فئة واسعة من المجتمع، تحمل حياً كبيراً لهذا الوطن. هذا الحب هو الذي حرك الدافع للمطالبة بالتغيير من أجل الحرية والديمقراطية والكرامة والعدالة الاجتماعية. (13)

وقد عرفت حركة 20 فبراير، التي تكونت من الشباب عبر شبكات التواصل الاجتماعي، رغم احتضانها المتأخر لشخصيات سياسية وحقوقية متنوعة، لكن ذلك كله لم ينف عنها ملامح الشبابية، وهو ما يؤكد القوة الرمزية والمادية لهذا الجيل في إعادة كتابة التاريخ. (14)

وإذا كان الإعلان عن تأسيس الحركة قد قبل بدعم بعض النخب والأحزاب السياسية والهيئات النقابية والمدنية، مثلما هو الشأن بالنسبة لأحزاب اليسار الديمقراطي وتنظيماتها وجمعياتها الموازنة، وفصائل من الاتحاد الاشتراكي، ونقابة الكونفيدرالية الديمقراطية للشغل، وجماعة العدل والإحسان ذات التوجه الإسلامي، فقد ساد الحذر أغلبية الأحزاب السياسية في مواقفها، سواء تلك التي تشارك في الحكومة أو المعارضة، حيث اعتبرتها تقليداً لما يحدث في مناطق أخرى، واعتبرت أجنحتها مجهولة وغامضة لأنها لم تنطلق من داخل الحقل السياسي (15).

كما قابلتها بعض النخب ووسائل الإعلام بنوع من التجاهل، وقد تعرض أعضاء من هذه الحركة إلى عدة مضايقات - سواء من قبل بعض أعضاء شبكات التواصل، أو من بعض وسائل الإعلام - وصلت إلى حد السخرية من مطالبهم، والتشكيك في وطنيتهم، بالتعامل مع جهات خارجية.

- وحيث تبرز مطالب الحركة - حركة 20 فبراير 2011 - في مجموعة من التغييرات والإصلاحات الدستورية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية يمكن إجمالها فيما يلي:-
- إقرار دستور ديمقراطي يمثل الإرادة الحقيقية للشعب، وحل الحكومة والبرلمان وتشكيل حكومة انتقالية وإطلاق كافة المعتقلين السياسيين. (16)
 - الحد من سيطرة بعض المقربين من القصر على الشأن الاقتصادي والسياسي، ومواجهة هيمنة بعض العائلات التي تسعى دائماً للسيطرة على المناصب الحيوية داخل مؤسسات الدولة.
 - إرساء نظام ملكية برلمانية تضمن سيادة الشعب، من خلال هيئة برلمانية تمثيلية منتخبة بصورة نزيهة، تتبثق عنها حكومة مسؤولة عن وضع السياسة العامة للبلاد وتنفيذها، وإقرار فصل السلطات، واستقلال القضاء، ودعم الحريات العامة وحقوق الإنسان وإطلاق كافة المعتقلين السياسيين، وسن قوانين تدعم تطوير الإعلام العمومي، وتخليصه من وصاية الدولة. (17)
 - بناء اقتصاد وطني يسمح بإعادة توزيع الثروة، في إطار العدالة الاجتماعية، والعيش الكريم للمواطن، بلورة سياسات عامة تلبي حاجيات المجتمع في مجال السكن، والصحة، والتعليم والمواصلات، وتحد من غلاء المعيشة، وترفع الحد الأدنى للأجور.
 - مراجعة قانون الأحزاب، ومدونة الانتخابات، بما يسمح بتوفير شروط التنافس الشريف، والبناء، وتكافؤ الفرص بين مختلف الأحزاب، وتأسيس هيئة مستقلة للعمليات الانتخابية.
 - تأسيس هيئة مستقلة وطنية، للتحقيق في جرائم الفساد المالي والإداري، وتقديم المتهمين للعدالة واتخاذ الإجراءات اللازمة لاسترداد الأموال المنهوبة.

- الاعتراف باللغة الأمازيغية ، والاهتمام بخصوصيات الهوية المغربية لغة وتاريخاً وثقافته، وتوفير شروط العيش الكريم وضمان حياة كريمة بالحد من غلاء المعيشة. (18)

- انطلقت الاحتجاجات في العديد من المناطق والمدن المغربية، ولم يتردد في الالتحاق بها مختلف أفراد المجتمع، اقتناعاً بعدالة ومشروعية المطالب المرفوعة التي جاءت بعيدة عن أية حسابات حزبية، أو مصالح أيديولوجية، وشهدت المظاهرات رفع مجموعة من الشعارات التي تنوعت بين أولويات دستورية، وسياسية، واجتماعية، واقتصادية، فيما اتخذت المطالب طابعاً محلياً أغلب الأحيان، من خلال مطالب اجتماعية تتعلق بالحق في السكن والشغل، أو الدعوة إلى إقالة بعض المسؤولين المحليين، أو فتح تحقيقات في قضايا فساد إداري ومالي محليين.

وقد أعطى الشباب درساً في الانضباط والمسؤولية، وأبرز أنه يتفاعل مع محيطه وقضايا مجتمعة بشكل إيجابي، على طريق الإصلاح والتغيير، كما أخذت هذه التظاهرات أشكالاً متعددة من الاحتجاج، بين مسيرات ووقفات، وتجمعات. ورغم إقرار وزير الداخلية المغربي بمرور هذه المظاهرات في جو سلمي، إلا أنها شهدت بعد انفضاضها أعمالاً تخريبية في العديد من المناطق، من قبل أصحاب السوابق، شملت عدداً من المؤسسات العمومية والوكالات البنكية، وسرقة ممتلكات (19).

ثانياً : المطالب الشعبية ومبادرات الإصلاح.

أعادت احتجاجات 20 فبراير، وما سبقتها من تحولات في المنطقة العربية، موضوع الإصلاح والتغيير إلى أولويات السياسة المغربية، وسمحت ب بروز أصوات وتصورات نخب، ظلت مغيبة كثيراً نتيجة التهميش والإقصاء ، كما سمحت أيضاً بطرح النقاشات داخل مجالس النخب السياسية، والحزبية، للحديث بين مختلف فئات ومكونات المجتمع المغربي.

فيما حاولت بعض الأحزاب السياسية التي ألحقت بركب الحراك، استعادة زمام المبادرة، واستثمار الأوضاع في بعديها الدولي والوطني، من أجل الدعوة إلى إصلاحات سياسية واجتماعية ودستورية.

حيث بدأت تظهر معالم خروج للمملكة المغربية من الربيع العربي بأقل تكلفة ممكنة، تحت شعار الإصلاح والمحافظة على الاستقرار، وقد اقتنعت كافة الفعاليات بالمجتمع، بأن المغرب قادر على إدارة عملية التغيير عكس الأنظمة الأخرى التي رفع المحتجون منذ اليوم الأول شعارات تندد برحيل النظام. (20)

لقد شهد المغرب في السنوات الأخيرة مجموعة من الإصلاحات والمبادرات، عكسها صدور عدد من التشريعات، وتأسيس مجموعة من المؤسسات والهيئات، غير أن ذلك لم يكن في مستوى التحديات المطروحة على المستوى الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، ذلك أن استقرار مجموعة من الاختلالات بسبب تقشي الفساد، وعدم استقلالية القضاء، شوش هذه المبادرات (21).

وهناك حقيقة يجب الإشارة لها وهي: أن أغلبية الأحزاب السياسية لم تستطع تطوير ذاتها، حيث ظلت تعيش أزمة حقيقة على مستوى تجديد نخبها واختلافاتها الداخلية.

ويبدو أن المغرب فوت فرصة في مباشرة إصلاحات متوازنة وحقيقية، ذلك أن ضعف نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية، كان بمثابة رسالة إلى الدولة، وإلى مختلف الفاعلين السياسيين من أجل تأهيل وتطوير عمل الأحزاب، وتوفير الشروط الأساسية التي تكفل العيش الكريم للمواطن، ودعم استقلالية القضاء، وتوفير شروط دستورية تتيح للأحزاب تطبيق برامجها، والوفاء بالتزاماتها التي قطعها على نفسها أمام الناخبين داخل البرلمان.

لقد أثبتت التجارب الحكومية الأخيرة أن الإمكانيات الدستورية المتاحة للسلطة التنفيذية تظل غير كافية، كما أن مجمل الشعارات التي ترفعها الأحزاب في حملاتها الانتخابية، في مجموعة من القضايا، تعبر عن جسامه المشاكل الاجتماعية والاقتصادية

والسياسية المطروحة من جهة، وبيواقع الإكراهات المرتبطة بضيق الإمكانيات المتاحة دستورياً على مستوى الشأن الحكومي وبحضور المبادرات الملكية بشكل مكشوف في المجالين التشريعي والتنفيذي من جهة أخرى (22).

لقد أكدت الممارسات على امتداد أكثر من عقد، أن الإصلاح السياسي كيف كان حجمه، لا يمكن أن يسمح بتغيير، حقيقي، مادامت بنود الدستور جامدة، لأن الإصلاح الدستوري لا يمكن أن يدعم التغيير إذا لم تكن هناك مبادرات سياسية تخرج النصوص من طابعها القانوني، إلى إجراءات ميدانية، بحيث يسمح بتوضيح وتحديد صلاحيات جميع السلطات، ويفسح المجال أمام عمل الحكومة أو البرلمان، وبدعم صلاحياتها في مجال السياسات العامة داخلياً وخارجياً.

المبحث الثالث.

أثر الحركة الاحتجاجية في عملية الإصلاح السياسي بالمغرب :

ألقى الملك محمد السادس خطاباً في 9 مارس 2011 عرض فيه مجموعة من الإصلاحات وأكد إجراء مراجعة دستورية عميقة، تساهم في ترسيخ الديمقراطية ودولة القانون ضمن عملية إصلاحية شاملة، كما أعلن عن إطلاق المرحلة التالية لمسار الجهوية المتقدمة من خلال ترسيخها دستورياً، وانتخاب المجالس الجهوية بالاقتراع العام المباشر، وتخويل رؤساء مجالس الجهة سلطة تنفيذ مقرراتها، بدل إسناد ذلك للولاة والعمال، وعين لجنة من الخبراء للعمل على بلورة تصور يدعم هذه الإصلاحات الدستورية من خلال فتح نقاش مع مختلف الفعاليات الحزبية والنقابية والمدنية والأكاديمية، وطلب منها تقريراً في هذا السياق (23)

هذا الخطاب تضمن مرتكزات مهمة ومتقدمة، شملت مجالات واسعة، والتي منها فصل السلطات، واستقلال القضاء، وسمو القانون، وترسيخ الديمقراطية، وحماية الحقوق وتمكين المرأة من المشاركة السياسية وتكريس التعددية، حيث أصبح ولأول مرة رئيس حكومة يعين دستورياً، من الحزب الذي احتل المرتبة الأولى في الانتخابات. (24)

وتأتي هذه المبادرات التي تعبر عن إعادة توزيع السلطات بين المركز والمحيط وطنياً ومحلياً في إطار جديد، مبني على التوازن في سياق التفاعل مع مختلف مطالب الإصلاح التي تنامت في الفترة الأخيرة.

لقد خلفت الإصلاحات التي طرحها الخطاب ردود أفعال متباينة في أوساط النخب السياسية والحزبية والأكاديمية المختلفة، وتراوحت هذه المواقف بين اتجاه أول ثمنها واعتبرها خطوات بناء وثورة إصلاحية تاريخية تجاوزت سقف المطالب التي رافقها بعض الأحزاب، وستسمح بانتقال ديمقراطي في إطار ثوابت وطنية تحظى بإجماع داخل المجتمع، باعتبار أنها استجابت لمطالب الشعب المغربي، ولكونها جاءت منسجمة إلى حد بعيد مع مطالب حركة 20 فبراير.

ويبين اتجاه آخر أهمية هذه الإصلاحات، لكنه اعتبرها غير كافية لدعم أسس الديمقراطية، مادام لم يحل الحكومة والبرلمان، وتشكيل حكومة انتقالية مؤقتة، ومادام المتورطون في قضايا الفساد، واستغلال النفوذ، ونهب خيرات البلاد، في مأمن من الملاحقات القانونية، ولم يتم إبعاد عدد من الشخصيات المقربة من القصر، التي تمنع فرص التكافؤ والمنافسة المشروعة.

كما اعتبرها الاتجاه الثالث غير كافية لبناء دولة الحق والقانون، على اعتبار أن التعديلات الدستورية المطروحة تأتي من إطار مبادرة خاصة من الملك، الذي عين لجنة في هذا الصدد، دون انتخاب أو فتح نقاش وطني بين مختلف الفاعلين في هذا الصدد. ولأن هذه التعديلات لن تظال جوهر السلطات الواسعة التي يحظى بها الملك، ولن تسمح بإقرار دستور ديمقراطي يمثل الإرادة الحقيقية للشعب، بقدر ما ستفرز دستور ممنوحاً، وهو الموقف الذي عبرت عنه بعض العناصر من حركة 20 فبراير التي أكدت أنها ستواصل العمل عن طريق تحقيق مختلف مطالبها المعلنة.

وعلى الصعيد الإقليمي قبلت المغرب دعوة الانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي، وذلك لخلق جبهة موحدة من الأنظمة الملكية الوراثية، بغية الدفاع عنها، ومنعها من النقاط فكرة التحول الديمقراطي. (25)

أن الربيع العربي - الحراك الشعبي - أجبر بعض الدول العربية إلى ضرورة مراجعة سياساتهم والشروع في إصلاحات جذرية، والاستجابة لمطالب المحتجين، "ويعتبر القرار

السياسي المغربي والإرادة السياسية في عدم إراقة الدماء والاستجابة للمطالب ثارة، والاحتواء ثارة أخرى، طرح غير مسبوق ، اعتبره المهتمين ثورة إصلاحية فريدة من نوعها."(26)

الخاتمة والنتائج

استطاع المغرب رغم المرحلة الصعبة التي تمر بها الأنظمة العربية - ما تسمى الربيع العربي- بالخروج من هذه الحالة، ولعل ذلك راجع بالأساس إلى السياسات الإستباقية التي انتهجتها حيال العديد من القضايا، فضلا عن مبادرات أخرى تضمنها خطاب 9 مارس 2011، وما نتج عنه من انتخابات نزيهة أفرزت حكومة ذات مرجعية إسلامية .

حيث نجح عن طريق التعديلات الدستورية عام 2011 في السير قدما نحو نظام ملكي يتبنى سمات النظم البرلمانية إلى حد كبير دون أن يصل إلى النظام الملكي الدستوري الكامل الذي يعني إن الملك يملك ولا يحكم كما هو الحال في الأنظمة الملكية الأوروبية ، فيما يزال الملك يضطلع بدور حاسم داخل النظام السياسي، ويوجد إجماع لدى الأحزاب والقوى السياسية على احترام دور الملك ومن ثم لا يتوقع تعرض النظام السياسي المغربي لظاهرة عدم الاستقرار خلال المستقبل المنظور، حيث من المتوقع استمرار ظاهرة التنافس بين الأحزاب السياسية المغربية للحصول على أغلبية مجلس النواب لتشكيل الحكومة ، مع استمرار الدور المحوري للملك داخل النظام السياسي المغربي . وهكذا فإن وضع المغرب يبقى مختلفا عن وضعية الدول العربية الأخرى التي عاشت الربيع العربي، أصبح يعبر عنه بالاستثناء المغربي.

المراجع :

- [1] المغرب محمد زين الدين، الدستور ونظام الحكم في ،مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط1، 2015،ص105
- [2] د. عبد العزيز محمد سرحان، المنظمات الإقليمية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1975، ص455-456.

- [3] د. جلال يحيي، تاريخ المغرب الكبير، الفترة المعاصرة وحركات التحرر والاستقلال، دار النهضة العربية، بيروت، 1981، ص263-265.
- [4] محمد عابد الجابري، المغرب المعاصر، الخصوصية، الهوية، الحداثة، التنمية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 1988، ص144-145.
- [5] د. جلال يحيي، مرجع سبق ذكره، ص317-329.
- [6] د. عطا محمد صالح و فوزي أحمد تيم، النظم السياسية المعاصرة، جامعة قارون بنغازي، الجزء الثاني، 1988، ص440-450.
- [7] د. جلال يحيي، مرجع سبق ذكره، ص317-329.
- [8] محمد عابد الجابري، المغرب المعاصر، الخصوصية، الهوية، الحداثة، التنمية، مرجع سبق ذكره ، ص111- 124.
- [9] اتحاد المغرب العربي بتاريخ 20-5-2012م / ar.wikipedia.org/wiki
- [10] سعد الدين العثماني، وآخرون، تجربة الإصلاح الدستوري في المغرب، منتدى العلاقات العربية، الدوحة، ط1، 2015، ص55، 64.
- [11] اتحاد المغرب العربي بتاريخ 20-5-2012م / ar.wikipedia.org/wiki
- [12] مريتا أوتاوي ومميرديت رايلي، المغرب: الإصلاح من القمة إلى القاعدة، تحرير، ماريتا أوتاوي وخوليا شقير، ما يتعدى الواجبة: الإصلاح السياسي في العالم العربي، دار النهار للنشر، ط1 بيروت، 2008، ص207.
- [13] محمد ضريف، التحول الديمقراطي في المغرب: مسار بناء الملكية والإصلاح، تحرير، يوسف صوان وريكاردو رينيه، الربيع العربي الانتفاضة والإصلاح والثورة، منتدى المعارف ، ط1، بيروت، 2013، ص196.
- [14] عبدالرحيم العطري، "الحركة الاحتجاجية في المغرب من زمن الانتفاضات الكبرى إلى حركة 20 فبراير، سلسلة كتب المستقبل العربي (63)، مركز دراسات الوحدة، بيروت، 2012، ص299.
- [15] إدريس لكريني، "محاسبة الديمقراطية: التدايعات المحتملة لاحتجاجات حركة 20 فبراير في المغرب"، المستقبل العربي، العدد 184، مركز دراسات الوحدة العربية ، ابريل 2011، ص90.

- [16] محمد ضريف، التحول الديمقراطي في المغرب: مسار بناء الملكية والإصلاح، مرجع سبق ذكره، ص198.
- [17] 20-7-2013 ar.wikipedia.org.,
- [18]-محمد نعيمي، الربيع العربي في المغرب: الإرهاصات والتفاعلات، تحرير علي كريمي وآخرون، الفعل الاحتجاجي بالمغرب: مقارنة الأنساق والسلوكات والقيم، مجلة أبحاث، العدد60،الرباط، ص31.
- [19]ادريس لكريني، "محاسبة الديمقراطية: التدايعات المحتملة لاحتجاجات حركة 20 فبراير في المغرب"، مرجع سبق ذكره، ص91.
- [20]- الطاهر عطاق، الربيع العربي والعجز الديمقراطي، مطبعة البيضاء،2012، ص40.
- [21]- ادريس لكريني، الممارسة الديمقراطية واستقلالية الفضاء، جريدة الاتحاد الإماراتية، 20 يناير 2010.
- [22]-إدريس لكريني، المغرب وتحولات الحراك في المنطقة، الشروق، العدد 719، 2013-11-22.
- [23]إدريس لكريني، "محاسبة الديمقراطية: التدايعات المحتملة لاحتجاجات حركة 20 فبراير في المغرب"، مرجع سبق ذكره، ص94.
- [24]- رضوان زهرو، المملكة المغربية وأخوتها العربية: فرص الانتقال إلى الديمقراطية، النجاح الجديدة، ط1،الدار البيضاء،2015، ص18.
- [25]يوسف الشويدي، وآخرون، الربيع العربي أين؟، أفق جديدة للتغير الديمقراطي، مرجع سبق ذكره، ص ص91-92.
- [26]الطاهر عطاق، الربيع العربي والعجز الديمقراطي، مرجع سبق ذكره، ص40.